

باب النسب^(١)

وبعضهم يقول: النسب في العرف، إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده. وهذا الباب تكون الإضافة فيه إلى الحرف أيضًا، فتسميته باب الإضافة، أجود من باب النسب، لعمومها وقصوره؛ وقيل: الإضافة تعم إضافة الخبر إلى المخبر عنه، وغير ذلك، فالنسب أخص بهذا الباب؛ وقال سيبويه: باب الإضافة، وهو باب النسب؛ ويقال: نسبة، بكسر النون وضمها.

(يُجْعَلُ حَرْفُ إِعْرَابِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ، يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ، تَلِي كَسْرَةَ) نحو: هاشمي ومالكي؛ وإنما يكسر ما قبلها تشبيها بياء الإضافة.

(ويحذف لها عجز المركب غير المضاف) فما كان مركبا تركيب مزج، كعبلبك وخمسة عشر، أو تركيب جملة، كتأبط شرا، أو كان مركبا جاريا مجرى الجملة في الحكاية نحو: لولا، ينسب إلى صدره، ويحذف ما عداه، فتقول: بعلي وخمسي وتأبطي ولوي، بتخفيف الواو، وتقول في: كنت: كوني، والكوني الشيخ الكبير؛ لقوله: كنت وكنت؛ وشذ: كنتي، قال:

إذا ما كنت ملتمسا لغوث فلا تصرخ بكتتى كبير

وربما زادوا فيه نونًا، ويروي:

ولست بكتتى ولست بعاجن وشر الرجال الكنتى وعاجن

وما ذكرته من أنه ينسب للصدر، موافق لكلام المصنف في الكافية الشافية والخلاصة، وهو أولى من المذكور هنا، فلو سميت بخرج اليوم زيد، لحذفت اليوم وزيدا، ونسبت لخرج، فقلت: خرجي، فتنسب للصدر، وتحذف ما عداه، ولا يقتصر في الحذف على العجز.

(١) النسب: يكون إذا قصد بإضافة الرجل إلى أب، أو قبيلة، أو بلد، أو صناعة، أو مذهب، أو نخلة؛ كسر آخر ذلك الاسم، وأولي ياء مشددة تكون حرف إعرابه، كقولك: (مصريّ) و (تميميّ) و (بصريّ) و (كسائيّ) و (حنبليّ). وتشديد الياء للفرق بين ياء النسب، وياء المتكلم.

ويصير الاسم المنسوب إليه صفة بعد ما كان علمًا، وإذا صار المنسوب إليه صفة عمل عمّل الفعل وارتفع به الاسم الظاهر، كقولك: (مررتُ برجلٍ هاشميّ أبوه)، وكقولك: (مررتُ برجلٍ قائم أخوه).

[انظر: ملحة الإعراب ١/٦٣، وعلل النحو ١/٥٢٩، والملحة في شرح الملحة ٢/٦٧٧]

(وصدر المضاف إن تعرف بالثاني تحقيقًا) نحو: ابن الزبير، وابن عمر فتقول:

زبيري وعمري.

(أو تقديرًا) كقولهم في النسب إلى أبي بكر: بكري، وذلك لأنه قبل العلمية، كان الأب معرفًا ببكر، فيعد العلمية لم يتعرف الأول بالثاني تحقيقًا، بل تقديرًا، نظرًا إلى ما قبل العلمية.

(وإلا فعجزه) أي وإن لا يتعرف الأول بالثاني تحقيقًا ولا تقديرًا نحو: امرئ القيس، فامرؤ لم يتعرف بالقيس، تحقيقًا ولا تقديرًا، لأن تعريفه بالعلمية، ولم يسبقها إضافة امرئ إلى القيس تقديرًا، كما تقرر ذلك في أبي بكر، فإن إضافة أب، اقتضت ذلك، لما هو وضع الكنية، نظرًا إلى غالب استعمالها أو لازمه في الأصل، فتقول: امرئي ومرئي، وكذا اثنا عشر، تقول فيه: إثني أو ثنوي، وتحذف الألف وعشرا، لتنزله منزلة النون؛ والنون تحذف هي والألف، فتقول: ثنوي واثني، في النسب إلى اسمه: اثنان، إذا أجرته مجرى المثني، نص على ذلك سيويه.

(وقد يحذف صدره خوف اللبس) كقولهم في النسب إلى عبد مناف وعبد الأشهل: منافي وأشهلي، إذ لو قالوا: عبدي لا لتبس؛ وقالوا في عبد القيس: عبدي، لأن القيس ليس بشيء معروف يضاف إليه عبد، وقال المبرد: قياس الباب فيما يعرف بثنان معروف، كابن الزبير وابن كراع، أن يضاف إلى الثاني، وما كان الثاني فيه غير معروف كعبد القيس وامرئ القيس، أن يضاف إلى الأول؛ واعترض عليه السيرافي بالنسبة إلى ثاني الكني، كأبي بكر، فإن الثاني غير معروف، ولا الكني موضوعه على ذلك، وقد يكنى من لا ولد له، وأجيب بأن الأصل في الكني، إضافة أب وأم إلى اسم معروف معين قبل ذلك، وهذا ليس في عبد القيس ونحوه، وهذا ما سبقت الإشارة إليه قبل، والمراد بالمضاف ما كان علمًا، تعليقًا أو غلبة، كما سبق تمثيله، فلا يدخل نحو: غلام زيد، فالنسب في هذا إما إلى الأول أو الثاني، على حسب القصد، وقيل: هو كابن الزبير وأبي بكر، فيقال فيه: زيدي، وهو ضعيف.

(وقد يفعل ذلك ببعلبك ونحوه) فيقال: بكى، بحذف الصدر، وقياسه: بعلي، وهذا يحكي عن الجرمي، فيجيز النسبة إلى أي الجزئين شئت، فتقول في حضرموت مثلاً: حضري وموتي.

(ولا يقاس عليه الجملة، خلافاً للجرمي) في إجازته في الجملة أيضًا أن ينسب إلى الأول وإلى الثاني، فتقول: تأبطي وشري؛ واستأنس بما ذهب إليه من ذلك بقوله:

تزوجتها رامية هرمزية بفضل الذي أعطى الأمير من النقد

وغيره من النحويين لم يخير في ذلك، بل قال: إنه يجوز النسبة إليهما معاً كما سيأتي نحو: البعلي البكي وهو نظير البيت، ولم يرد السماع بما ذكر الجرمي من التخير، وظاهر كلام الأخفش يقتضيه أيضاً، لكن لم يسمع ذلك في الجملة، وما سمع في مركب المزج إلا كما تقدم، ولا في مركب الجملة، النسبة إلى ثاني الجزئين.

(ويحذف الآخر، إن كان تاء تأنيث) فتقول في النسبة إلى فاطمة: فاطمي؛ وإنما حذفوها، لئلا يؤدي إلى اجتماع تاءين في بعض الصور، كما لو نسبت مؤنثة لفاطمة للزم: فاطميتية حينئذ، وقول الناس: درهم خليفتي، بثبوت التاء لحن.

(أو زيادتي تصحيح) فتقول في مسلمين ومسلمات، علمين أو غير علمين: مسلمي.

(أو شبيهتهما) نحو: عشرين وأخواته، فتقول: عشري، بحذف الزيادتين، ويدخل في الشبيه، زيادة الثنية، فتقول في النسبة إلى زيدين: زيدي، ومن جعل الإعراب على النون قال: زيداني، كما تقول في حمدان: حمداني، وكذا من قال: هذه نصيبين، فأعرب على النون قال: نصيبيني.

(أو ياء منقوص غير ثلاثي) نحو: قاض ومعتل ومستدع، فتقول قاضي ومعتلي ومستدعي، بحذف الياء، لالتقاء الساكنين؛ وسيأتي حكم الثلاثي.

(أو ياء مشددة) نحو: كرسي ومرمي وشافعي، وإنما حذف كراهة اجتماع أربع ياءات، ولأنه لا يوجد اسم آخره أربع زوائد من جنس واحد.

(بعد أكثر من حرفين) احترز من حي وقصي وكسي، فسيأتي حكمه.

(أو ألفا للتأنيث رابعة) نحو: جمزي وحبلي في: جمزي وحبلي؛ وحذفت إجراء للألف مجرى الياء؛ وخرج بالتأنيث ألف الإلحاق، كعلقى في وجه، والأصلية كملهى، وسيأتي حكمهما.

(أو فوقها) أي فوق الرابعة.

(مطلقاً) أي إن كانت للتأنيث نحو: فوضوضى، أو أصلية نحو: مشتري ومستدعي، أو زائدة للتكثير نحو: قبعثري، وإنما حذف لطول الكلمة.

(أو واوا تلي مضموماً ثالثاً) نحو: عرقوة وترقوة، فتقول: عرقي وترقي، بحذف

الواو.

(فصاعدا) نحو: فمحدوة، فتقول: فمحدوة، وإنما حذفوا، لأن تاء التأنيث تحذف، فيبقى آخر الاسم المعرب واو قبلها ضمة، فيجب قلب الواو ياء، والضممة كسرة، فيصير من باب قاض ومشتر، فتحذف الياء، كما تحذف من هذين.

وخرج المضموم الأول نحو: فو، من قولك: فو زيد، والمضموم الثاني، كأن بينى من الرمي مثل سموة، فتقول: رموة، فلا تحذف الواو من هذين.

(أو حرف لين، مع نون تسقط للإضافة) نحو: زيدان واثنان وغيرهما، مما لحقته علامة التثنية، وقد سبق بيان ذلك، ولو سكت عن هذا، اكتفاء بدخوله فيما ذكر من التثنية، لكان وجهها أولى. وخرج بقوله: تسقط ما إذا أعربته على النون، فإنها لا تحذف حينئذ للإضافة، فتبقى مع ما قبلها من حرف العلة في النسب، كما يبقى ذلك في حمدان ونحوه، وقد سبق ذكر ذلك.

(ويقلب واوا، ما تليه ياء النسب من ألف ثالثة) نحو: فتوي وعصوي في فتى وعصا.

(أو رابعة لغير التأنيث) نحو: ملهوي في ملهى، وعلقوي في علقى، إن جعلنا ألفه للإلحاق، وإن جعلناها للتأنيث، فالأحسن الحذف.

(أو همزة أبدلت من ألف التأنيث) نحو: حمراوي في حمراء، ومن العرب من يقر الهمزة، وهو قليل رديء، نقلة أبو حاتم.

(وفي همزة غيرها، تلي ألفا، وجهان) أصلية كانت كقراء للكثير القراءة، أو منقلبة عن أصل ككساء، أو للإلحاق كعلباء، فتقول: قرائي وقرائي، وكسائي وكساوي، وعلبائي وعلباوي، بإقرار الهمزة، وبقلبها واوا.

(أجودهما في الأصلية التصحيح) فقرائي بالهمز، أجود من قرابي بالواو، وتخصيصه الأصلية بذلك، يقتضي أنهما في الآخرين سواء؛ وقيل: يقتضي أن القلب أجود، وبعضهم يقول في كساء: إن الإقرار أحسن من القلب، ويقول في علباء العكس.

(وربما حذفت الألف الرابعة كائنة لغير التأنيث) وهي الأصلية كملهى، والملحقة كعلقي، في وجه، فتقول: ملهى، وعلقى، بالحذف، تشبيها بألف التأنيث.

(وقلبت كائنة له، فيما سكن ثانيه) نحو: حبلوي في حبلى، حملا على ملهى وعلقى، والأفصح الحذف نحو: حبلى، والثاني على سكونه؛ وشذوا في بني الحبلبي: حي من الأنصار، فقالوا: الحبلبي، بفتح الباء.

وخرج ما لم يسكن ثانيه نحو: جمزى، فليس فيه إلا الحذف، ولا يقلب الألف،
لئلا تتوالى أربع متحركات في كلمة، وهو مفقود.

(وقد تزداد ألف قبل بدلها) نحو: حبلاوي.

(وبدل الرابعة التي للإلحاق) هذا ذكره أبو زيد، فأجاز في معزي: معزوي، وحكى:

أرطاوي، ولم يذكر سيبويه فيها إلا الحذف والقلب، وأجاز السيرافي، ملهاوي، على
قياس: حبلاوي.

(ولا تقلب ألف معلي، ونحوه من المضاعف العين) فإذا وقعت الألف خامسة،

وهي منقلبة عن أصل، وقبلها حرف مشدد كمعلى ومثنى ومعمى، فمذهب سيبويه
والجمهور الحذف، كما لو لم يشدد ما قبلها، نحو مشترى، فحذفها متفق عليه.

(خلافًا ليونس) في جعلها مثل: معطي وملهي، في إجازة قلبها، وهو ضعيف،

فليس الحرف المشدد كحرف واحد، بل هو حرفان؛ وقد ألزمه سيبويه أن يقول في
عبدى: عبدوي، بقلب الألف واوا، كما قلبت في جبلي، فقيل: جبلاوي، وهو لا يقول
ذلك، بل يلزم الحذف، فيقول: عبدى.

(والنسب إلى: شج وحي وعلي وتحية ونحوهن، كالنسب إلى فتى) فتقلب اللام

فيهن واوا، سواء اليائي والواوي، فتقول: شجوي وحيوي وعلوي وتحوي؛ وشج فعل
كأشر، وما كان كذلك، تفتح عينه في النسب، كما سيأتي، فلما فتحت عين شج للنسب
تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فصار مثل: فتى لفظًا؛ ومثل شج: عم، إلا
أن اللام ياء، فتقول: عموي أيضًا، وإنما قلبت الياء واوا، كراهة اجتماع الأمثال؛ وأما
حي، فلم ينسب إليه على لفظه، كراهة اجتماع أربع ياءات، فحركوا أول ياءيه بالفتح،
فقلبت الثانية واوا، فصار حيوي كفتوي، ومثل حي تحي من تحية، ووزنه تفعلة، فنسب
إليه كما ينسب إلى رمية، فقيل: تحوي كرموي، وإنما قيل: رموي، بحذف ياء المد، كما
تحذف ياء صحيفة، فإنها فعلية مثلها، فكما يقال: صحفي، قيل: رموي، لصيرورتها بعد
الحذف إلى فعل كأشر، فيفتح المكسور، فيصيران إلى فعل، كما سبق في شج، إلا أن
تحية أجرى فيها الأصل مجرى الزائد، فياؤه المحذوفة أصلية، وياء رمية زائدة؛ ومثل
تحية، في أصالة حرف العلة الذي يحذف: ثنية وهي التمكن، ومثله صورة: غزية
وحمية، لزيادة الحرف، فتقول أيضًا: ثاوي وغزوي وحموي.

وفي بعض النسخ، ذكر على مع هذه، فيقال في النسب إلى علي ونحوه كشقي: علوي وشقوي، ووجه حذف الياء الزائدة بما سيأتي، فيصير فعلاً بكسرة قبلها حرف واحد، فيفتح كما في نمر، فيصير علا كفتى، فيقال: علوي كفتوي.

(ويفتح ويصحح ثاني حي) فيقال: حيوي، كما سبق، وإنما لم يقولوا: حيوي بسكون الياء، لأن الياء والواو إذا اجتمعا، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت إحداهما في الأخرى، فيصير: حيي، باجتماع أربع ياءات؛ وإن كان الثاني ووا في الأصل، رد إلى أصله، فتقول في النسب إلى طي: طوي، لأنه من طويت.

(وشذ نحو: حيي وأميي) ذكر سيبويه أنهم يقولون في حي: حيوي، قال: وكذا كل شيء آخره هكذا؛ وحكي عن أبي عمرو، أنه كان يقول: حيي وليي، وإنما اختار أبو عمرو هذا، لأنه ليس فيه زائد يحذف، وقول سيبويه: آخره هكذا، يعني ياء مشددة؛ واعتراض بأن كسياء: تصغير كساء، لا يقال فيه إلا كسيي، بياءين مشدتين، ولا يجوز فيه غير ذلك؛ ووجه أنك حين صغرت اجتمعت ثلاث ياءات: ياء التصغير، والياء المنقلبة عن الألف، والياء المنقلبة عن الهمزة، فحين قيل: كسى، حذفت ياء الألف، وبقيت ياء التصغير وياء الهمزة، فإذا جيء بياء النسب، لا تحذف ياء التصغير، لأنها لمعنى باق، ولا ياء الهمزة، لئلا يتوالى الإعلال، لأنك حذفت ياء الألف، وللزوم تحريك ياء التصغير، فلذلك ثبتت الياءان، فما كان نحو: كسى مصغراً، لا تحذف منه الياء المشددة أصلاً، وفي أثناء كلام سيبويه، ما يدل على هذا.

(وقد يعامل نحو: قاض ومرمي، معاملة شج وعلي) فيقال: قاضوي ومرموي، والقياس: قاضي ومرمي بالحذف؛ ونص أبو عمرو وسيبويه والأخفش، على شذوذ: قاضوي، ووجه أنه فتح وسطه، ثم قلبت ياؤه واواً، وهذا كما فتح وسط تغلب، فقليل: تغلبي، بالفتح، وفتح هذه ونحوه كثير عند سيبويه من المسموع. ونظير: قاضوي، قوله:

وكيف لنا بالشرب، إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد

وأشد من هذا، قولهم في النسب إلى العالية: علوي، بضم العين وسكون اللام، وفي النسب إلى البادية: بدوي، بفتح الدال؛ وإنما قيل: مرموي، تشبيهاً للياء المشددة، بعد أكثر من حرفين، بها، واقعة بعد حرفين، كعلي، فحذفت الياء الزائدة في مرمي، كما

تحذف في علي، وقلبت اللام واوا، فقليل: مرموي، كما يقال: علوي؛ وهذه لغة قليلة، والمختار ما سبق من حذف الياءين، فيقال: مرمي.

(ويحذف أيضًا لياء النسب، ما يليه المكسور لأجلها، من ياء مكسورة مدغم فيها) فتقول في النسب إلى سيد وغزيل: سيدي وغزيلي، بياء واحدة ساكنة؛ قال خطاب الماردي: وفي العرب قبيلة تسمى أسيد، كأنه تصغير أسود، ونسبت العرب إليها: أسيدي بالتخفيف. انتهى.

وشدت العرب في طيئ فقالوا: طائي، بقلب الياء ألفا، كما قالوا في تيجل: تاجل، والقياس: طيئي بياء ساكنة قبل الهمزة.

وخرج بقوله: ما يليه، ما لم يل الياء المذكورة، فإذا صغرت مهيما من هام، وقلت: مهيم على مفعيل، للتعويض من المحذوف، قلت: مهيمي على مفعيلي، ولا تحذف، لأن المكسور لياء النسب لم يل الياء المذكورة.

وخرج بمكسورة، المفتوحة نحو: هبيخ فتقول: هبيخي، ولا تحذف شيئاً؛ وبمدغم، ما لم يدغم، نحو مغميم، من أغيمت السماء، فهذه ياء مكسورة، يليها ما يكسر لياء النسب.

لكنها غير مدغم فيها، فلا يحذف، فيقال في النسب: مغمي بإثبات الياء.

[النسب إلى المركب]

(وقد يُبني من جزئي المركب: " فَعَلَّل "، بفاء كل منهما وعينه) كقولهم في عبد

شمس: عبشمي.

(فإن اعتلت عين الثاني، كَمَلَّ البناء بلامه) كقولهم في امرئ القيس: مرقسي، وفي

عبد القيس: عبقيسي، وإنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع حروف العلة.

(أو بلام الأول) كقولهم في حضرموت: حضرمي، وفي تيم اللات: تيملي؛ وقولهم

في عبد الدار: عبدري، يحتمل كونه مثل مرقسي، أو مثل حضرمي. ويدخل في قوله:

المركب، مركب الإضافة والمزج والإسناد؛ وإنما يقال من ذلك ما سمع، ولا يطرد في

شيء من المركبات.

(ويُنسب إليه) أي إلى ذلك المبني المكمل، كما سبق تمثله.

(وربما نسب إليهما معًا، مزالا تركيبهما) فيقال: جاءني البعلي البكي، ومنه:

تزوجتها رامية هـرمزية

(أو صيغًا على زنة واحدة) نحو: البعلبكي والرامهرمزي.

(أو شبهًا به، فعوملا معاملته) أي شبه المركبان بما صيغ على زنة واحد، كقولهم

في كنت: كنتي، نزلوا كنت، للشيخ، منزلة العلم، لكثرة وقوع هذا اللفظ منه. فنسبوا إلى

لفظه، كما ينسب إلى المفرد، تشبيها له به.

[النسب إلى فَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ وَفَعُولَةٍ]

(فصل): (يقال في فَعِيلَةٍ: فُعَلِيٌّ) كحَنَفِيٍّ في حَنِيفَةٍ، حَذَفُوا الياءَ الزائِدةَ، ثم فَتَحُوا الوسطَ، كما فَعَلُوا في نَمْرٍ، وذلك كراهة وجود الكسر في أكثر حروف الكلمة، مع ياء النسب؛ وشذ قولهم في عميرة - كلب - عميري، وأثبتوا الياء أيضاً في النسب إلى السليقة، وهي الطبيعة، يقال: فلان يتكلم بسليقية، يباء النسب، أي بطبعه، لا عن تعلم؛ وقالوا في بني عبيدة - حي من تميم - عبدي، بحذف الياء، وضم أوله، للفرق بينه وبين عبيدة، من قوم آخرين؛ وقالوا في زينة: زباني، بالألف شذوذاً، ولو سميت بزينة، ثم نسبت لم تقل إلا: زبني، على القياس، نص عليه سيبويه، وهو مطرد في كل ما شذت العرب فيه في النسب، إذا سميت به، ثم نسبت، لم تنسب إلا على القياس.

(وفي فَعِيلَةٍ وَفَعُولَةٍ: فَعَلِيٌّ) فَتَقُولُ في هَهِينَةٍ وَبَثِينَةٍ: جَهَنِيٌّ وَبَثْنِيٌّ، وَشَذَّ في رَدِينَةٍ: رَدِينِيٌّ؛ وَأما فَعُولَةٌ، فَمَذْهَبُ سَيَبُويهِ، أَنَّكَ تَحْذِفُ الواوَ، كما حَذَفُوا الياءَ، وَتَفْتَحُ العَيْنَ، فَتَقُولُ في حَمُولَةٍ وَرَكُوبَةٍ: حَمَلِيٌّ وَرَكَبِيٌّ، قِياسًا عَلى قَوْلِهِم في أَزْدٍ شَنْوَةٌ: شَنْئِيٌّ؛ وَذَهَبَ الأَخْفَشُ وَالمَبْرَدُ وَالجَرْمِيٌّ إِلى أَنَّكَ تَنسَبُ إِليه عَلى لَفْظِهِ، وَلا تَحْذِفُ شَيْئًا، فَتَقُولُ: رَكُوبِيٌّ، قَالُوا: وَشَنْئِيٌّ شاذٌّ، وَذَهَبَ ابنُ الطَّرَاوَةِ إِلى أَنَّكَ تَحْذِفُ الواوَ، وَتَبْقِي الضَّمَّةَ، فَتَقُولُ: رَكَبِيٌّ؛ وَفي الغَرَةِ لابنِ الدَّهانِ، نَسَبَةٌ هَذا إِلى سَيَبُويهِ وَالأَخْفَشِ، وَهُوَ وَهَمٌ، وَالصَّحِيحُ في المَسْأَلَةِ، قَوْلُ سَيَبُويهِ، لِلسَّماعِ.

وقولهم: وشنئني شاذ، جوابه أنه لو ورد نحوه مخالفا له، صح ذلك، ولكن لم يسمع في فعولة غيره، ولم يسمع إلا كذلك، فهو جميع المسموع منهم، فصار أصلا يقاس عليه.

(ما لم يضاعفن) نحو: شديدة وعديدة وضرورة، فتقول: شديدي وعديدي وضروري، ولا تحذف الياء ولا الواو، كراهة اجتماع المثليين.

(أو تعدم الشهرة) هذا القيد لم يتعرض له سيبويه ولا نحاة المغاربة، بل المشهور وغيره سواء في الحذف، حيث يحذف، وفي الإثبات، حيث يثبت، ولعله تحرز من قولهم في ردينة: رديني،

(أو تَعْتَلَّ عَيْنُ فَعُولَةٍ أَوْ فَعِيلَةٍ، صَحِيحَةُ اللامِ) ثَبَتَ قَوْلُهُ: فَعُولَةٌ في بَعْضِ النسخِ دُونَ بَعْضٍ، وَمِثالُهُ. قَوْلُهُ، وَمِثالُ فَعِيلَةٍ: طَوِيلَةٌ، فَتَقُولُ: قَوْلِيٌّ وَطَوِيلِيٌّ، وَلا تَحْذِفُ،

لثلاثا تتحرك الواو، وينفتح ما قبلها، فتقلب ألفا، فيكثر التغيير؛ ومثل فعيلة فعيلة، فتقول في لويضة: لويزي، بلا حذف، حملا على طويلة.

وخرج بصحيحة اللام، ما اعتلت لامه، وعينه معتلة، فإن ياءه تحذف نحو: طوية وحيية، فتقول: طوي وحيوي.

(وقد يقال: **فُعَلَى** و**فَعَلَى** في **فُعَيْل** و**فَعَيْل**، **صحيحي اللام**) كقولهم في هذيل:

هذلي، وفي ثقيف: ثقيفي؛ والقياس عدم الحذف، فتقول: هذيلي وثقيفي. واحترز بصحيحي، من قصي وعلي ونحوهما؛ وذكروا في قصي وجهين، أحدهما الإثبات، فتقول: قصيي، والثاني الحذف، فتقول: قصوى؛ ولم يذكر سيبويه في فعيل إلا الحذف، فقال: إنك تقول في عدي: عدوى؛ وذكر الفارسي فيه وجهي قصي، والفرق بينهما أن الكسرة قبل الياء أثقل من الضمة، فلذا لم يذكر سيبويه إلا الحذف.

(ولا يقاس عليه) فلا يقال في فعيل وفعيل، صحيحي اللام: فعلى وفعلى إلا حيث

سمع، بل تثبت الياء؛ ومن المسموع أيضا: قرشي في قریش، وسلمي في سليم، وفقمي في فقيم كنانة، وأما فقيم من تميم، فلم يشذوا فيه.

(و**فَعُوْلَة** المعتل اللام، **كالصحيحها**) فينسب إلى عدوة، كما ينسب إلى شنوءة،

فتقول: عدوى، كما تقول: شئتي.

(لا **كفعول**) فلا تقول في عدوة: عدوي، بلا تغيير، كما يقال ذلك في عدو.

(**خلافًا للمبرد في المسألتين**) فالمسألة الأولى مسألة هذيل وثقيف ونحوهما، وقد

سبق أن الحذف فيهما جار على غير القياس، وقال المبرد: بل يجوز ذلك قياسًا، واختار

المصنف القصر على السماع، لقلّة ما ورد من ذلك، وقال السيرافي: الحذف في هذا

خارج عن الشذوذ، وهو كثير جدًا في لغة الحجاز؛ والمسألة الثانية مسألة فعولة المعتلة

اللام، اختار المصنف فيها كما في الصحيح اللام، وهو مقتضي ما سبق عن سيبويه في

شنوءة، ومذهب المبرد عدم الحذف، وقد سبق ذكر قوله، فكما تقول عنده: ركوبي في

ركوب وركوبة، تقول في عدوة: عدوي كعدو؛ وإن أدى الحذف إلى التقاء مثلين لم

تحذف، بل تقول في تميم: تميمي، وفي سلول: سلولي.

[النسب إلى الثلاثي المكسور العين]

(وتفتح غالبًا عين الثلاثي المكسورة) نحو: نمر وإبل ودئل، فتقول: نمري وإبلي ودؤلي بالفتح، وذلك كراهة للكسر في جميع حروف الكلمة، أو في أكثرها، مع ياء النسب.

واستظهر بقوله: غالبًا، على قولهم في الصعق: صعقي، بكسر العين مع كسر الصاد إتباعا، وهو شاذ، وقيل: إن كسرة الفاء إذا كانت إتباعا، تفتح العين، فيقال: صعقي، ثم إن شئت، بقيت الصاد على حركة الإتباع، وإن شئت فتحتها؛ والمعروف أن فتح عين نمر ونحوه في النسب واجب؛ وقال طاهر القزويني: إن ذلك جائز لا واجب.

(وقد يفعل ذلك بنحو: تغلب) الإشارة إلى فتح العين، ونحو تغلب ما كان على أربعة، وثلاثة مكسور، كيثرب ومشرق ومغرب، فيجوز في هذا كله فتح المكسور في النسب، فتقول: تغليبي وثيربي ومشرقي ومغربي، فإن كان الاسم على أكثر من ذلك، لم يفتح المكسور، فتقول في جحمرش: جحمرشي، بالكسر لا غير؛ وفي قوله: وقد، إشعار بقلة الفتح في تغلب ونحوه، وسيأتي بسط هذا.

(وفي القياس عليه خلاف) ثبت هذا في نسخة عليها خطه، وكلام النحويين مضطرب في المسألة، فقال الصفار في شرح الكتاب: جملة النحويين على جواز الوجهين: بقاء الكسر، والتخفيف بالفتح، في تغلب ونحوه، وقال الجرمي: إن الفتح شاذ، والقياس الكسر؛ وقال غير الصفار: إن الفتح مطرد عند المبرد وابن السراج والفارسي وجماعة، شاذ عند سيبويه والخليل، وتوسط الجزولي فقال: المختار أن لا يفتح؛ وكلام سيبويه والخليل ظاهر في عدم القياس؛ ويحتمل أن يفهم منه خلاف ذلك.

(ولا يغير نحو: جندل) مما تواترت حركاته، وكسر ما قبل آخره، كهديد وعلبط، فإذا نسبت إلى هذا النوع لم تغير كسرتة فتحة، بل ينسب إليه على لفظه، فتقول: جندلي وهديدي وعلبطي؛ وهذا لا خلاف فيه، لأنه لما تحرك الأولان بغير الكسر، قاوما ما بعدهما من المكسورين. وجندل الموضع الذي فيه حجارة، والهديد اللبن الخاثر، وعمش العين، يقال: بعينه هديد، أي عمش، والعلبط: الضخم.

فصل:

[في النسب إلى الثنائي]

(فصل): (لا يجبر في النسب، من المحذوف الفاء أو العين إلا المعتل اللام)
فالمحذوف الفاء، المعتل اللام نحو: شية ودية، والمحذوف العين، المعتل اللام نحو:
المري ويرى علمين، والأصل: المرئي ويرأى، فحذفت العين، فتقول في النسب إلى
هذين القسمين: وشوي أو وشيي، على ما سيأتي من الخلاف؛ والمرئي واليرئى، برد
الفاء والعين؛ فإن كانت اللام صحيحة، لم ترد الفاء ولا العين، فتقول في عدة ولدة:
عدى ولدى؛ وإنما ردوا في شية ونحوه، ولم يردوا في عدة ونحوه، لأن التاء تحذف
للسبب، فيبقى شية بعد ذلك على حرفين، ثانيهما حرف علة، وهو مفقود، وهذا بخلاف
عدة ونحوه؛ وتقول في سه: سهي، وأصله: سته، بدليل أستاه في الجمع، وستيه في
التصغير، وكذلك لو سميت بمذ قلت: مذي، وأصله: منذ، فحذفت العين؛ وهذا الذي
ذكره من رد العين إذا صحت اللام، هو في غير المضاعف، فلو سميت برب، مخففا من
رب، ثم نسبت، رددت المحذوف، فقلت: ربي بالتضعيف، نص عليه سيبويه، ولا
خلاف فيه.

(وأما المحذوفها) أي المحذوف اللام.

(فيجبر بردها) أي برد اللام.

(إن كان معتل العين) نحو شاه، أصله: شوهة كصفحة، فحذفت لامه، فوليت تاء
التأنيث الواو، ففتحت فصارت متحركة مفتوحا ما قبلها، فقلبت ألفا، ودليل أن
المحذوف الهاء قولهم في الجمع: شياه، ودليل سكون الواو، أن فعلة أكثر في كلامهم
من فعلة، فتقول في النسب: شاهي، برد المحذوف.

ومذهب سيبويه أنك تبقي الألف، ولا تأتي بواو موضعها، لأجل رد اللام، لأنه لا
يعتد بما عرض، كما أنك في يد: يدوي، بالتحريك، نظرا إلى ما كان عليه الحرف قبل
رد اللام؛ والمنقول عن الأخفش، أنك تقول: شوهي، فتأتي بالواو، كما تقول في يد:
يدي، فترد الدال إلى أصلها من السكون، وقد رجع في الأوسط إلى قول سيبويه،
وحكي عن العرب: عدوي، بالفتح، وقاس عليه: يدوي، وقال في النسب إلى شاه:
شاهي، كما هو قول سيبويه.

(وكذا الصحيحها) أي الصحيح العين.

(إن جبر بردها في الثنية) نحو: أخ وأب، قالوا في الثنية: أخوان وأبوان، برد اللام، فترد في النسب، فيقال: أخوي وأبوي.

(والجمع بالألف والتاء) نحو: أخت وسنة، قالوا في الجمع المذكور: أخوات وسنوات، برد اللام، فيقال في النسب: أخوي وسنوي، ومن جعل اللام هاء في سنة، قال: سنهي، وقد قالوا: سانهت.

(وإلا فوجهان) أي وإن لا يجبر بالرد في الثنية والجمع المذكور، فوجهان: الرد وعدمه، وذلك نحو: غد وشفة، يقال في الثنية: غدان وشفتان، ولم يجمع شفة بالألف والتاء، استغناء بجمع التكسير، ولام غد واو، لقوله:

وما الناس إلا كالديار، وأهلها بها يوم حلوها و وغدوا، بلاقع

ولام شفة هاء، بدليل شفاة، وشفهت فلانا، فتقول في النسب: غدوي وشفهي، وغدي وشففي، بالإثبات والحذف؛ والمراد بقوله فيما قبل هذا: إن جبر: إن جبر وجوبًا، فلا يدخل يد ودم فيه، ويدخلان في قوله: وإلا فوجهان؛ إذ التقدير: وإلا يجبر وجوبًا، فإن قولهم: يديان ودميان، قليل أو ضرورة، فتقول في النسب: يدوي ويدي، ودموي ودمي، بالرد وعدمه؛ وإنما حملت قوله على ذلك، ليوافق كلام النحويين، فيد ودم عندهم، مما يجوز فيه الوجهان.

(وتفتح عين المجهور، غير المضاعف، مطلقًا) أي سواء كان أصلها السكون، كشية، أصلها: وشية، ويد، أصلها: يدي، أو كان متحركًا، كأخ وأب، فتقول: وشوي ويدوي وأبوي وأخوي، بفتح العين في الجميع؛ وأصل وشوي: وشوي بكسر الواو والشين، لأنك ترد الفاء، مع بقاء العين على حركتها، ثم فتحت الشين، كما فتحت باء إبل في النسب؛ ولما فتحت الشين، ثارت الياء ألفًا، لانفتاح ما قبلها، فيصير الاسم من الثلاثي الذي آخره ألف، فتقلب في النسب واوا؛ وهذا الفتح إنما هو في غير المضاعف، وأما المضاعف فلا يفتح، بل تكون العين ساكنة، وهو اتفاق فتقول في رب مخففا: ربي بالتضعيف، ولم يفتحوا، كراهة ثقل التكرار، وقوم من عبد القيس، يقال لهم: قرة، مخفف الراء، قالوا في النسب إليهم: قري بتشديد الراء.

(خلافًا للأخفش، في تسكين ما أصله السكون) فتقول في يد وشاه: يدوي وشوهي، بسكون العين، عملاً بالأصل، وقد سبق ذكر هذا عنه، وأن مذهب سيوييه التحريك، وأنت تقول على مذهبه: شاهي، كما سبق تقريره، ويدوي كما سبق ذكره،

وسبق أيضًا أن الأخفش رجع في الأوسط إلى قول سيبويه، وهو قول الأكثرين، والسماع يعضده، وهو قول العرب: عدوي، بفتح الدال، كما سبق ذكره.

(وإن جبر ما فيه همزة الوصل، حذفت، وإن لم يجبر، لم تحذف) سقط هذا من بعض النسخ، وثبت في نسخة البهاء الرقي وفي غيرها، والمعنى: إن رددت المحذوف مما فيه همزة الوصل حذفها، وإلا فلا، فكأنها عوض المحذوف، فلا يجتمعان، فتقول في ابن واسم واست: بنوي وسموي وستوي؛ ويجوز في السين من سموي الكسر والضم، ويجيء فيه خلاف سيبويه والأخفش، إذ أصله: سمو بسكون الميم، فتفتحها عند سيبويه، وتسكنها على المشهور عن الأخفش، وتقول: اسمي وابني واستهي، بإقرار الهمزة، إذ لم يرد ما حذف، ويجيء في همزة اسمي الضم والكسر، فالوجهان عند العرب في السين عند سقوط الهمزة، وفي الهمزة عند وجودها.

(وإن كان حرف لين آخر الثنائي الذي لم يعلم له ثالث ضعف) فتقول في النسب إلى كي: كيوي، كما تقول في النسب إلى حي: حيوي، لأن كيا صار بالتضعيف مثله، وتقول في النسب إلى لو: لوي بالتضعيف.

(وإن كان ألفا، جعل ضعفها همزة) فتقول في رجل سمي لا: لاء بالمد، فإذا نسبت، جاز فيه وجهان: إقرار الهمزة، فتقول: لائي، وإبدالها واوا، فتقول: لاوي. وخرج بقوله: حرف لين، كم ونحوه، فلا يجب تضعيفه، بل يجوز، فتقول: كمي وكمي، بالتخفيف والتثقيف.

فصل:**[في النسب لما آخرياء أو واو قبلها ألف]**

(فصل): (تبدل همزة ياء نحو: سقاية وحوالاياء) فتقول: سقائي وحوالائي، بالهمز فيهما، وذلك أن الياء تحذف لأجل ياء النسب، وكذا ألف التأنيث، يجب حذفها في مثل هذا، لأنها فيما زاد على أربعة، فتبقى الياء متطرفة، وقبلها ألف زائدة، فتبدل همزة، كما فعل في كسائ ورداء؛ وعلم من كلامه، أن الواو في شقاوة ونحوها، لا تبدل همزة، بل تقر بحالها، فتقول: شقاوي، وذلك لأن العرب قد قلبت الهمزة واوا، فإذا وجدت الواو، لم تغير.

(وقد تجعل واوا) ثبت هذا في نسخة البهاء الرقي، وهو صحيح، فتقول: شقاوي وحولاوي؛ والضمير في: تجعل، للهمزة.

(وفي نحو: غاية، ثلاثة أوجه) وهو ما ثالثه ياء بعد ألف، كطاية وثاية.

أحدها: بقاؤه على لفظه، فيقال: غايي؛

الثاني: قلب الياء همزة، كما فعل في سقاية؛

الثالث: قلب الهمزة المبدلة من الياء واوا.

(أجودها الهمز) ثبت هذا في نسخة البهاء الرقي، وذلك لسلامته من ثقل الياءات، مع الكسر الموجود، ذلك في الوجه الأول؛ ومن الإبدال بعد الإبدال، كما في الوجه الثالث؛ والطاية السطح، والثاية مأوى الغنم.

(ولا يغير ما لامه ياء أو واو، من الثلاثي الصحيح العين، الساكنها، باتفاق، إن كان مجردا) فتقول في: ظبي ودلو: ظبي ودلوي؛ وخرج بالصحيح، حي ونحوه، وقد سبق حكمه.

(وإن أنث بالتاء، عومل معاملة منقوص ثلاثي، إن كان ياء) فتقول في ظبية ودمية: ظبوي ودموي، كما تقول في شج: شجوي؛ والدمية: الصورة من العاج وغيره.

(وفاقا ليونس) ومذهب سيبويه، أنه لا يغير منه إلا ما ورد تغييره، ومنه: قروي، في النسبة إلى القرية.

(لا إن كان واوا، وفاقا لغيره) فتقول في غزوة: غزوي، بسكون العين؛ وحاصل ما في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: البقاء على ما كان عليه في اليائي والواوي، فتقول في ظبية: ظبيي وفي غزوة: غزوي، بسكون العين فيهما، وبقاء الياء والواو، وهو الذي يعزي للخليل وسيبويه، واختاره ابن أبي الربيع.

الثاني: أن ينسب إليهما كما ينسب إلى المقصور الثلاثي، فيقال: ظبوي وغزوي، بفتح العين وبالواو، وهو مذهب يونس، واختاره الزجاج.

والثالث: التفرقة، بجعل اليائي كالمقصور، وبقاء الواوي على لفظه، وهو اختيار ابن عصفور، وكذا المصنف على هذه النسخة؛ ووجهه أن السماع ورد بما قال يونس في اليائي، قالوا في حي من العرب، يقال لهم: بنو زنية: زنوي، وفي البطية: بطوي؛ وأما الواوي فقاسه على اليائي، والسماع ورد بخلاف قوله؛ قالوا في بني جروة، وهم حي من العرب: جروي، بسكون الراء؛ وزعم بعض النحويين أن الخليل يميز الوجهين في اليائي، ويختار الإقرار على الأصل؛ ونقل سيبويه عن الخليل يحتمله.

وفي نسخة البهاء الرقي: (وإن أنث بالتاء، فكذلك، خلافاً ليونس، في فتح عينه، وقلب يائه واوا) وهذا موافق لما قدمناه من النقل عن الخليل وسيبويه.

[النسب إلى أخت ونظائرها]

(والنسب إلى أخت ونظائرها، كالنسب إلى مذكراتها) فتقول فيه وفي بنت وثنان: أخوي وبنوي وثنوي، كما تفعل لو نسبت إلى ما لا تاء فيه من ذلك؛ وإنما فتح ما كان ساكنا قبل التاء، لأنه بحذفها لأجل النسب، صار متطرفا، فأشبهه دال يد، وميم دم، وفتح الأول في أخوي وبنوي، لأنهم حين جمعوا، فتحوا، وقالوا: أخوات وبنات.

(خلافًا ليونس، في إيلاء ياء النسب التاء) فيقول: أختي وبتتي، والقول الول لسيبويه والخليل؛ ووجهه أن التاء، وإن كانت للإلحاق، معاملة معاملة تاء التأنيث، لخصوص ما هي فيه بالمؤنث، وحين جمعت العرب، ردت إلى الأصل ولم تعتد بالتاء؛ ووجه مذهب يونس، أن التاء للإلحاق بقفل وجذع، فأجرى الملحق مجرى الأصلي؛ وذهب الأخفش إلى أنه يحذف التاء من هذا النوع، ويقر ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته، فتقول: أخوي وبنوي وثنوي.

[النسب إلى فم وابنم]

(وتقول في فم، ومن اسمه: فو زيد: فمي وفموي) وقد نص سيبويه على أن فما يقال فيه، على لغة من قال في الثنية: فمان: فمي، وعلى لغة من قال: فموان: فموي، وكان القياس أن يقال عند الرد: فوهي، لكن سيبويه نظر إلى ما سمع في الثنية من قولهم: فموان، فألحق النسب به؛ وأما فو زيد، فإذا أفرد المضاف فيه صار فما، فيأتي فيه ماأتي في فم مفردًا.

(وفي ابنم: ابنمي وابني وبنوي) فالأول، على لفظه، ولم يسمع، ولإنما قيل نظرا؛ وإذا فتحت نونه في الأحوال كلها، فلا كلام، وإن أتبعتهما، ففي مررت بابنمي، قيل قياسه، أن يجوز فيه ما جاز في تغلبي من الفتح.

والثاني، على حذف الميم، وإبقاء الهمزة، فيصير النسب إليه كالنسب إلى ابن. والثالث، على حذفهما، كما يقال في ابن: بنوي.

[النسب إلى الجمع]

(وينسب إلى الجمع بلفظ واحده، إن استعمل) فتقول في الفرائض: فرضي، وكذا في الكتب: كتابي؛ وقول الناس: فرائضي وكتبي، يعد في اللحن، وأجاز ذلك قوم. (وإلا فبلفظه) ومنه قولهم: أعرابي، فأعرب جمع لا واحد له من لفظه مستعمل، وليس جمع عرب، وفاقا لسيبويه، لأن العرب يقع على البادي والحاضر، والأعراب يخص أهل البادية.

(وربما نسب إلى ذي الواحد بلفظه، لشبهه بواحد) قالوا: كلابي الخلق، وقياسه: كلابي الخلق، وذلك لشبه كلاب بكتاب وهو واحد. وثبت في بعض النسخ التي عليها خطه:

(لشبهه بواحد في الوزن، وصلاحيته للجمع) فقال في جمع كلاب: كلابات. وفي قوله: وربما، إشعار بقلة ذلك، وغيره يجعله شاذًا.

(وحكم اسم الجمع، والجمع الغالب، والمسمى به، حكم الواحد) فتقول في قوم: قومي، وكذا اسم الجنس، فتقول في تمر: تمر، هكذا قيل؛ وتقول في الأنصار: أنصاري، لأنه وإن كان باقياً على جمعيته، غلب على قوم بأعيانهم؛ وتقول في كلاب وأنمار، اسمي قبيلتين: كلابي وأنماري، ومنه قولهم: المدائني، في النسب إلى المدائن، وهو بلد بعينه.

(وذو الواحد الشاذ، كذي الواحد القياسي) فينسب إلى الواحد الشاذ الذي ليس جارياً على القياس الجمع، فتقول في مذاكير: ذكري، وفي ملامح: لمحي، وهو قول سيبويه.

(لا كالمهمل الواحد، خلافاً لأبي زيد) في أنه ينسب إلى لفظ الجمع، نظراً إلى أن ذلك الواحد لشذوذه صار كالعدم، فتقول: مذاكيري وملامحي؛ وقد حكى أبو زيد هذا عن العرب، فلا ينبغي أن يرد مطلقاً، قال أبو زيد: قالوا في النسب إلى محاسن: محاسني.

[فتح عين تمرات وأرضين]

(ويلتزم فتح عين تمرات وأرضين ونحوهما) فإذا سميت بتمرّات، ثم نسبت، حذف الألف والتاء، وفتحت العين، فقلت: تمرّي، وإنما فتحت، لئلا يلتبس بالنسب إلى تمرّات باقياً على الجمعية، فإنك ترده إلى الواحد، فجعلوا سكون العين في هذا، وفتحها في ذلك فرقا؛ نص على الفتح في العلم سيبويه؛ وإذا نسبت إلى أرضين قلت: أرضي، بفتح العين، ووجهه ما سبق من قصد الفرق، فإن الجمع يرد في النسب إلى واحده، إلا أن يكون ساكن العين.

(وكسر فاء سنين ونحوه) فإذا سميت بسنين، وأعربته بالحروف، حذف حرف العلة والنون، وقلت: سني، بكسر النون لأجل النسب، وتكسر السين أيضاً؛ وإن أعربته بالحركات، لم تحذف شيئاً، بل تقول: سنيني؛ وإن لم يسم به، وأعربته كالجمع، رددته إلى المفرد، وقلت: سنوي أو سنهي، كما سبق؛ وإن جعلت الإعراب على النون، نسبت إليه على لفظه، لأنه مفرد لفظاً، جمع معنى، فصار مثل قوم، فتقول: سنيني.

(إن كن أعلاما) أي تمرّات وأرضين وسنين ونحوها.

(وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد، إن أمن اللبس) ثبت هذا في نسخة عليها خطه، ومثال ذلك: الفرهودي بالضم في الفراهيدي، وهو علم لبطن من الأزدي، منهم الخليل شيخ سيبويه، يقال في النسب إليهم: الفراهيدي، على صيغة الجمع، للعلمية، كما قالوا: المدائني والمعافري، ويقال: الفرهودي، بالرد إلى الواحد، لأمن اللبس، وهو أنه ليس لغيرهم هذا الاسم، وقيل: لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود؛ وفي الصحاح: الفرهود حي من نجد، وهو بطن من الأزدي، يقال لهم: الفراهيدي، منهم الخليل، يقال: رجل فراهيدي، وكان يونس يقول: فرهودي.

[شواذ النسب^(١)]

(وما غُيِّرَ في النسب تغييرًا لم يُذكَرْ أو سلم مما ذُكِرَ اطراده لم يُقَسَّ عليه) فالأول نحو قولهم: سهلي، بضم السين، في النسب إلى سهل، بفتح السين؛ ولا يقاس على هذا، فلا يقال في كلب: كلب، بضم الكاف؛ والثاني كقولهم في عميرة كلب: عميري، والقياس: عمري كحنفي، كما سبق، وكقولهم في ثقيف: ثقفي، والقياس على الصحيح: ثقيفي، كما سبق أيضًا.

(١) اعلم أن ابن عصفور قال في المقرب: والمنسوب على غير قياس ثلاثة أنواع، نوع كان بابه أن يتغير فلم يتغير، ونوع كان بابه ألا يتغير فغير، ونوع كان بابه أن يتغير ضربا من التغيير فغير تغييرا آخرًا، فمما غير وبابه ألا يتغير قولهم في النسب إلى هذيل وسليم: هذلي وسلمي، وإلى فقيم وقريش ومليح خزاعة: فقمي وقرشي وملحي وإلى أمسي والبصرة: إمسي وبصري، بكسر الهمزة والباء، وإلى السهل والدهر: سهلي ودهري بضم السين والبدال، وإلى البحر: بحراني في أحد القولين، وإلى الجمعة: جماني، وإلى الرقبة: رقباني، وإلى اللحية: لحياني، وإلى أفق: أفقي بفتح الهمزة والفاء، وإلى خراسان: خراسي وخرسي وإلى الحمض: حمضي بفتح الميم، وإلى الطلح: طلاحي. وإلى الخريف: خرفي بفتح الخاء وتسكين الراء وإلى فنا: فقي، وإلى الشام: شام، وإلى اليمن: يمان، وإلى تهامة: تهام، وإلى ثقيف: ثقفي وإلى الأنف: أنافي للعظيم الأنف، وإلى بار: أباري، وإلى الروح: روحاني. وإلى مرو: مروزي، ولا يقال في غير الإنسان إلا، مروي وإلى الري رازي، ومما ترك تغييره وبابه أن يتغير قولهم في النسب إلى سليقة وعميرة كلب وسليمة: سليقي وعميري وسليمي، وإلى حمراء: حمرائي بالهمز، وإلى بعلبك: بعلبكي حكاهما الكوفيون، وإلى كنت: كنتي، وإلى البحرين: بحراني في أصح القولين، ومما غير خلاف تغييره الذي يجب فيه، قولهم في النسب إلى زينة: زباني، وإلى الحيرة وطية: حاري وطائي، وإلى العالية: علوي إلى البادية بدوي، وإلى الشتاء: شتوي، وإلى بني عبيدة: عبدي وإلى جذيمة: جذمي بضم الجيم والعين، وإلى بني الحبل من الأنصار: حبلي بفتح الباء، وإلى دستواء وبهراء وصنعاء وروحاء: صنعاني وبهراني ودستواني وروحاني، وإلى حروراء وجلولاء: حروري وجلولي، وإلى أمية وطهية: أموي وطهوي بفتح الطاء وسكون الهاء. وإلى عبد قيس وعبد شمس وعبد الدار وحضرموت ودرء بجرد وامرئ القيس الشاعر خاصة: عبقتي وعبشمي وعبدري وحضرمي ودراوردي ومرقتي، وإلى سوق مازن: سقزني، وإلى سوق الليل: سقلي، وإلى سوق العطش سقشي وإلى سوق يحيى: سقحي، وإلى دار البطيخ: دربخي، وإلى كنت كنتي.

[فصل:

في ياء النسب]

(فصل): (قد تلحق ياء النسب، أسماء أبعاض الجسد، مبنية على فعال) نحو: رؤاسي، للعظم الرأس، وأنافي، للعظيم الأنف.

(أو مزيدًا في آخرها ألف ونون) رقباني ولحياني، للعظيم الرقبة واللحية. (للدلالة على عظمها) أي عظم تلك الأبعاض، وقد لحقت فعالا في غير ذلك، قالوا في الشيء الذي يكون طوله أو عرضه شبرا أو شبرين مثلاً إلى العشرة: أحادي وثنائي إلى عشاري.

(وتلحق أيضًا، فارقه بين الواحد وجنسه) نحو قولهم: زنجي وزنج، ويهودي ويهود؛ كما قالوا: تمرة وتمر.

(وعلاوة للمبالغة) كقولهم: رجل أعجمي وأحمري، إذا كان كثير العجمة والحمرة، كما قالوا: رواية، إلا أن زيادة التاء للمبالغة، أكثر من زيادة ياء النسب لها.

(وزائدة لازمة) نحو كرسي، وحواري بمعنى ناصر، وفي الخبر: "الزبير ابن عمتي، وحواري من أمتي".

(وغير لازمة) كقول الصلتان العبدى:

أنا الصلتاني الذي قد علمتم إذا ما تحكم، فهو بالحكم صاعد

وقوله:

أطرابا، وأنت فنسري والُدهر بالإنسان دوارى

وليست الياء فيه للمبالغة، لأنها استفيدت من فعال، هكذا قيل؛ وفيه بحث، وهذا كله مقصور على السماع، فلا يقال في العظيم الكبد: كبادي، ولا في العظيم الرأس: رأساني، ولا غير ذلك مما سبق، إلا إن سمع.

(ويستغنى عنها غالبًا بصوغ "فَعَال"، من لفظ المنسوب إليه، إن قصد الاحتراف)

الضمير لياء النسب، واستظهر بقوله: غالبًا، على قولهم: بتي، في بائع البتوت، وهي الأكسية، ومنه: عثمان البتي، أحد الفقهاء، وقولهم: عطري، في بائع العطر، وقالوا أيضًا: بتات وعطار.

وفي نسخة البهاء الرقي، عوض بفعال، قوله: بصوغ فعال، ولا فرق، إلا أن هذه أوضح؛ والمقصود أن فعلا لا يكتر في الحرف نحو: الخباز والقزاز والسقاء، أي المعالج لذلك.

(وبصوغ " فاعلٌ "، إن قُصِدَ صاحب الشيء) فيقال عند قصد صاحب كذا، لا المحترف: لابن وتامر ورامح، أي صاحب لبن وتمر ورمح.
(وقد يقام أحدهما مقام الآخر) فمن قيام فعال مقام فاعل قولهم: نبال أي صاحب نبال، قال امرؤ القيس:

وليس بذى رمح، فيطعنني به وليس بذى سيف، وليس بنبال
وعليه حمل بعضهم: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ...﴾ [فصلت: ٤٦]، أي بذى ظلم، ولا ينقاس، قال سيبويه: وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، لا تقول لصاحب الفاكهة: فكاه، ولا لصاحب الشعير: شعار؛ ومن قيام فاعل مقام فعال، قولهم: حائك في معنى حواك، لأن الحياكة من الحرف.

(وغيرهما، مقامهما) قالوا: امرأة معطار، أي ذات عطر، ورجل طعم، أي ذو طعام، ورجل نهر، أي ذو عمل في النهار، أنشد سيبويه:

ولست بليلى، ولكني نهر لا أدلج الليل، ولكن أبتكر
واستعمل معطير للعطار، قال العجاج يصف الحمار والأتن:
يتبعن جأبا كمدق المعطير

أي العطار، وهذا كله لا ينقاس.
وقال المبرد: إن فاعلاً بمعنى صاحب كذا، قياس، ومذهب سيبويه خلافاً، فهو عنده كثير، ولا يقاس عليه.

(وقد يُعَوِّضُ من إحدى ياء النسب، ألف قبل اللام) أي قبل لام الكلمة، كقولهم في يماني: يمان، وقولهم في شامي: شام، فيصيران كقاض، وهو شاذ و قال:
تهامون، نجديون، كيدا ونجدة لكل أناس من وقائعهم سجل
(وشذ اجتماعهما) قالوا: يماني وشامي.

(وفتحوا تاء تَهَامٍ، لخفاء العوض) والقياس أن لا تفتح، بل تبقى على كسرهما، كما بقى يمان وشام على الفتح، لكن لما ظهر العوض في هذين، لم يحتج إلى تغيير يتبين به

التعويض، فأصلهما يمن وشام، فتعويض الألف ظاهر، بخلاف تهام، فأصله تهامة، فقد ردوه إلى تهيم أو تهيم، ثم عوضت الألف من إحدى ياءي النسب، ففتحت التاء حينئذ، ليظهر التعويض.